

شبهة الاستدلال بحديث بنى قريظة في خلاف التضاد السائغ والرد عليها

من القواعد المتفق عليها بين العلماء انه (لا يجوز تاخير البيان عن وقت الحاجة في حق النبي)

أذكر بهذه القاعدة المتفق عليها لان كثيراً من العلماء وطلبة العلم الا من رحم الله يستدلون على خلاف التضاد السائغ بحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال قال النبي ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ فَأَذْرَكَ بَعْضُهُمُ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ بَلْ نُصَلِّي لَمْ يَرِدْ مِنَّا ذَلِكَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُعْنَفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ . البخارى ٤١١٩

يستدل كثير من اهل العلم على الخلاف التضاد السائغ بحديث بنى قريظة ، وقرار النبي لهم تاخير الصلاة حتى خرج وقتها ، فاردت أن أعيدهم للتحاكم بالاصول المتفق عليها ، فالشاهد أن الصحابة اختلفوا على قولين ، والقولين على عكس بعضهما ، والنبي أقر القولين ولم ينكر على احد من الاثنين صلاته ، فالصلاتين صحيحتين ، ولو كان واحد فيهما خطأ لما اقره النبي على خطاه وأخر البيان او كتم البيان عن وقت الحاجة ، سواء فعلوه عن تأويل أو عن جهل أو عن خطأ أو عن نسيان أو عن أى شئ فعادة النبي ﷺ تبين الخطأ ، والعدر أمر آخر غير الخطأ ، ولكن النبي ﷺ صحح الفعلين وأقر بصحة الصلاتين منهما

ولكن يُستدل بهذا الفعل (بنى قريظة) في الخلاف التنوعى وهو أن كلا القولين صحيح ، والفعل صحيح لان الحق واحد ، والصحيح أن هذه خصوصية في هذا اليوم فقط للصحابة لما يلى :-

لأن النصوص في وجوب الصلاة في وقتها وبخاصة صلاة العصر مُحكمة (قطعية الثبوت قطعية الدلالة) ، قال الله ﷻ ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ البقرة ٢٣٨ .

وقال النبي ﷺ " مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ " البخارى ٥٢٣

فكما قلنا بأن النصوص في وجوب الصلاة في وقتها وبخاصة صلاة العصر مُحكمة (قطعية الثبوت قطعية الدلالة) وهذا نصٌ مشتببه (حديث بنى قريظة) . وطريق العلم أن يُحمل التشابه على المُحكم .

وقد أشار القرآن الى عدم جواز تاخير البيان عن وقت الحاجة في تبين خطأ المخطئ وان كان مُجتهد ، حتى ولو كان نبى وليس صحابى ، خاصة وأن الامر دين وتشريع قال ﷻ ﴿ وَذَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ الانبياء ٧٨ ، ٧٩

فإقرار النبي دين وتشريع ولو كان فريق من الصحابة أخطأ لبين النبي ﷺ ذلك ، وبين من أطاع من عصى ، ولكنه ﷺ سكت وأقر ، فتبين أن الامر يومها كان خصوصية للصحابة من أراد أن يُصلى في الطريق صلى ، ومن أراد الصلاة في بنى قريظة حتى ولو بعد خروج الوقت صلى ، ولو كان أحد فيهما مُخطئاً لبين النبي ذلك .

وقد وقع في هذا الامر (أى خطأ الاستدلال بحديث بنى قريظة كمثل التضاد السائغ) كبار أعلام السلف من بعد الصحابة الى وقتنا الحالى واغلبهم من رتبة المُجتهد المطلق الا من رحم الله ، والمعصوم من عصمه الله .